صراعات وخلافات حادة بين الاطراف الصهيونية في اكثر مراكزها المشتتة في انحاء العالم. ومع ذلك، ظلت الاستعدادات قائمة، بشكل حثيث، لاستكمال الشروط الاساسية للتأسيس، حتى عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس عشر في زيوريخ العام ١٩٢٩. ومع انتهاء اعمال المؤتمر، وقع اتفاق بين زعماء المنظمة الصهيونية وممثلين عن اليهود غير الصهيونيين في بلدان عدة بشأن دستور الوكالة اليهودية لفلسطين.

نص دستور الوكالة اليهودية على تشكيلها من مجلس ولجنتين، ادارية وتنفيذية. كما نص على حدود صلاحيتها، فحصرها في تنفيذ المهام التي عمد بها اليها صك الانتداب. وكانت اول تلك المهام تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين من خلال الاهتمام «بشكل خاص... بالمهاجرين العمال، أو ذوي الموارد المستقلة»، ثم شراء الاراضي في البلد على ان يتم تسجيل ما يتم شراؤه باسم الكيرن كاييمت التي تحتفظ به «كملك للشعب اليهودي، وغير قابل للبيع». كما سُلّمت الوكالة مهام تنفيذ مشاريع الاستيطان الزراعي عامة في فلسطين، شرط عدم التدخل في «التركيب الاجتماعي» للمستوطنات، وعلى ان يلتزم المستوطنون باتباع قواعد العمل العبري. اضافة الى ذلك، نص دستور الوكالة على ضرورة اهتمامها بتأمين «الجامعات الدينية اليهودية» شرط احترام «حرية المعتقد الشخصية» كما طلب منها العمل على «نشر اللغة العبرية والثقافة اليهودية» (ص ٢٠٢).

وبعد مرور حوالى شهر على تأسيس الوكالة اليهودية، ارسل سكرتير المنظمة الصهيونية مذكرة، في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، الى وزارة المستعمرات البريطانية مرفقة بنسخة عن دستور الوكالة طالباً فيها الاعتراف بها بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب. واجابت الوزارة تؤكد اعتراف الحكومة البريطانية بالوكالة. واشارت الى انه في حال حل الوكالة اليهودية، فان الحكومة البريطانية ستعود الى الاعتراف بالمنظمة الصهيونية باعتبارها الوكالة اليهودية، كما كانت عليه الحال قبل تأسيس الاخيرة (ص ٢٠٢). وبعد سلسلة من الاخفاقات، سببها وفاة عدد من قادتها وانهيار الاقتصاد الاميركي العام ١٩٢٩؛ الا انها استعادت نشاطها فيما بعد، واتسعت مهامها وتشعبت فاعتبرت، عملياً، «... بمثابة حكومة قائمة الى جانب حكومة الانتداب» (ص ٢٠٣). ومنذ ذلك الحين والوكالة اليهودية تقود النشاط الصهيوني من اجل اقامة الكيان الصهيوني.

بعد تأسيس الوكالة بتسعة ايام، نشبت انتفاضة البراق، والتي تعتبر بداية لمرحلة سياسية جديدة. اذ فاجأت الانتفاضة والاحداث التي نجمت عنها، من حيث اتساعها، كلاً من البريطانيين والصهيونيين، خاصة وانها جاءت بعد فترة من الهدوء النسبي في فلسطين كانت استمرت سنوات عدة. يشير هذا الفصل الى ردود الفعل التي نتجت عن الانتفاضة، فيفصّل في المواقف والتصورات السياسية للاحزاب الصهيونية بشأن مصير فلسطين السياسي ونظامها الدستوري. ان التطورات التي نجمت عن تلك الاحداث دفعت معظم التنظيمات السياسية الى اعادة النظر في ممارساتها ومواقفها السابقة، وادى ذلك الى قيام تحالفات، وبروز تنظيمات جديدة، واتباع سياسات اكثر وضوحاً. يرى المؤلف ان انتفاضة البراق، وما نجم عنها من اعمال عنف، بمثابة «زلزال» بالنسبة الى الصهيونيين (ص ٢٢٩)، نبههم الى وجود «مشكلة عربية» في البلد سرعان ما احتلت مركز اهتمامهم الرئيس، بعد ان كادوا ينسونها خلال السنوات السبع من الهدوء الذي ساد في فلسطين قبل ذلك. ولم يضع الصهيونيون وقتاً طويلاً حتى ادركوا ان الانتفاضة هي دليل وجود حركة قومية عربية (ص ٢٣٠). في اواخر العام ١٩٣١، قامت سلطات الانتداب البريطاني باجراء احصاء عام في فلسطين كان ثاني وآخر احصاء يتم في البلاد خلال عهد الانتداب، فقدم صورة للاوضاع التي سادت في فلسطين وميزان القوى بين العرب واليهود.

السنوات الخمس السمان

في الفصل الخامس يعرض المؤلف مسيرة تلك السنوات في ظل نمو توسعي ملحوظ للكيان